



التاريخ : 23 / يناير / 2025 م

السيد /

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ترتيبات انفاذ موازنة العام 2025 م

تم بحمد الله وتوفيقه اجازة موازنة العام 2025 م والقوانين المصاحبة لها من قبل مجلس السيادة الانتقالي بالمرسوم الدستوري رقم (1) لسنة 2025 م والذي ينص علي ان تكون الموازنة وفق التدفقات الفعلية المتاحة ويكون الصرف عليها وفق اولويات الصرف .

لتحقيق أهداف الموازنة وتماشياً مع الاوضاع الزاهنة يتم تنفيذ موازنة العام 2025 م وفقاً للترتيبات والضوابط التالية

اولاً: الموجهات العامة وضوابط تنفيذ موازنة العام 2025 م:

لتحقيق أهداف الموازنة لابد من الالتزام بالضوابط التالية:

1. تأكيد ولاية وزارة المالية على المال العام ومحاربة تخريب الإيرادات
2. تفعيل دور أجهزة الرقابة المالية لتحقيق الانضباط المالي
3. الالتزام التام بقانون ولائحة الإجراءات المالية والمحاسبية وقانون الشراء والتعاقد ولائحته التنظيمية .
4. الالتزام بالقانون الإطاري للخدمة المدنية ولائحته والمنشورات الصادرة من وزارة العمل والإصلاح الإداري وديوان شؤون الخدمة.
5. تحصيل الرسوم والخدمات الحكومية باستخدام التحويلات البنكية ووسائل وادوات الدفع الالكتروني المختلفة المعتمدة لدى بنك السودان المركزي
6. رفع كفاءة تحصيل الإيرادات من خلال الانظمة الالكترونية
7. عدم تمديد الخدمة بعد بلوغ سن المعاش الاجباري وعدم تجديد اي عقد او التوصية بالتجديد وايقاف كافة التعاقدات.
8. ينظر في التعيينات الحديثة بعد التأكد من توفر السجلات المدققة وتمنح الافضلية في الاختيار بواسطة مفوضية الاختيار للخدمة المدنية للوظائف التي توافق عليها اللجان المكونة لهذا الغرض من وزارة العمل والاصلاح الاداري ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والوحدة المعنية .
9. منع اجازة اي شروط خدمة جديدة

10. إعادة النظر في الإجازات بدون أجر للذين بأشرو العمل فعلياً والذين اكملو فترة الخمس سنوات المنصوص عليها باللوائح بعد إستيفاء الضوابط التي تضعها وزارة العمل والإصلاح الإداري
11. ضبط وترشيد الصرف وتحديدده وفق الأولويات في حدود النفذبات التي تسدها وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي وفقاً لتدفق الموارد الحقيقية.
12. الالتزام بتوجيهات وقرارات مجلس الوزراء بشأن تنظيم وترشيد سفر الوفود الرسمية للخارج خاصة فيما يتعلق بفئات الثرية و الاعاشه وتذاكر السفر وفترة المأمورية وعدد المشاركين.
13. على الولايات والوزارات الولائية والمحليات والادارات الاهلية وما في حكمها مخاطبة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي عبر وزارة الحكم الاتحادي.
14. موافاة وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي بتقارير شهرية/ ربع سنوية/ نصف سنوية/ سنوية حول الأداء المالي للوحدة وفق الضوابط العامة المذكورة أعلاه.

ثانياً: تعويضات العاملين

- الصرف على تعويضات العاملين في حدود القوى العاملة الفعلية مع مراعاة التقيد بسجلات الوظائف وقوانين ولوائح الخدمة ومنشورات ديوان شئون الخدمة وان يكون مدير الوحدة مسؤولاً عن كشف الأجور.
- يتم سداد المرتبات والأجور بالصافي وفق دفعيات شهرية خاضعة للمراجعة الدورية لإستيعاب أي متغيرات حسب سياسة الدولة في مجال الأجور والهياكل على أن يتم برمجة البدلات والإمتيازات السنوية خلال أشهر العام حسب تدفق الموارد .
- سداد التزام الصندوق القومي للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بنسبة 25% و الصندوق القومي للتأمين الصحي بنسبة 10% تمثل التزام الحكومة.
- سداد استحقاقات العاملين (المرتبات ونهاية الخدمة وجاري المعاش) في حساب الوحدات العاملة طرف بنك السودان .
- سداد استحقاقات نهاية الخدمة بنسبة 50% من اجمالي الاستحقاق على ان تتم التسوية بعد اكتمال المستندات.
- التقيد بمنح العلاوات ذات الطبيعة الخاصة للعاملين وفقاً لشروط الخدمة المجازة قبل 15 ابريل 2023.
- موافاة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بتقارير دورية شهرية وربع سنوية عن الأداء الفعلي مفصلة حسب البنود ومعتمدة من وحدة المراجعة الداخلية.

ثالثاً: شراء السلع والخدمات (التسيير) :

- سداد موازنة الطوارئ للوزارات والوحدات الحكومية في حسابات الوحدات ببنك السودان المركزي وفق البرمجة المجازة مع الأخذ في الاعتبار حجم وتدفق الموارد المالية.
- الالتزام التام ببندود السلع والخدمات التي تم الاتفاق عليها مع الوزارة او الوحدة وعدم تجاوزها الا بعد الحصول على موافقة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- عدم استخدام اعتمادات شراء السلع والخدمات للصرف علي أغراض أخرى مثل الخدمات الرأسمالية وتعويضات العاملينالخ.

- عدم الدخول في أي تعاقدات أو التزامات جديدة دون الحصول علي موافقة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
 - عدم سداد أي التزامات تعاقدية للوحدات التي تتلقي اعانات فقط من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
 - الالتزام باكمال اجراءات توثيق كافة العقودات .
 - عدم تضمين اي بنود خاصة بالاعاشة والايجارات (السكن والعربات) بشراء السلع والخدمات ما عدا القوات النظامية .
 - على الوحدات تحديث كشف الاعاشة وتقديمه لوزارة المالية شهرياً مع مراعاة توضيح اسباب الاذونات لأكثر من ثلاثة ايام.
 - ايقاف مركزة حوافز اللجان والمأموريات بوزارة المالية علي ان تدرج ضمن بنود شراء السلع والخدمات للوحدة .
 - الالتزام بضوابط موازنة العام 2025م التي تصدرها وزارة المالية فيما يتعلق بتشكيل وتحفيز اللجان وفرق العمل .
 - فيما يلي البعثات الدبلوماسية يتم الصرف على بنود الموازنة بعد الحصول على الموافقة والتصديق من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي شهرياً لكل بعثة
 - الاستمرار في تجميد لائحة النشاط الاجتماعي بموازنة شراء السلع والخدمات.
 - تقوم كل وزارة / وحدة بتقديم تقرير عن اداءها المالي شهرياً لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- شراء السلع والخدمات الممركزة :**
- سفر الوفود والمؤتمرات :**

- علي الوزارات / الوحدات الالتزام بالمطلوبات والتوجيهات ادناه لتسهيل وتسريع اجراءات سفر الوفود :
 - ❖ تقديم المطالبات لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي قبل فترة لا تقل عن اسبوع من تاريخ السفر.
 - ❖ تقديم خطاب (مطالبة) من الوزارة او الوحدة مع ارفاق اصل موافقة مجلس الوزراء مع الخطاب علي ان تشمل المطالبة فاتورة مبدئية للتذاكر من الوكالة المؤهلة من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والدرجة الوظيفية للمشاركين.
 - ❖ ارفاق المستندات الدالة علي السفر (التذكرة ، تأشيرة الدخول والخروج من والي الدولة) في حالة سفر الوفد قبل اصدار التصديق.
 - ❖ يتم التصديق بالثرية الاضافية للمهام الرسمية بواسطة السيد/ وكيل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بعد موافقة السيد/ وزير المالية عليها.
 - ❖ لا يتم التصديق بثرية إضافية مالم يتم ازالة الثرية السابقة بالمستندات المؤيدة للصرف بعد فحصها ومراجعتها من قبل الحسابات القومية والمراجعة الداخلية لاجهزة الدولة .

المنافع الاجتماعية :

- تتم المساهمة في دعم منظمات المجتمع المدني بعد تقديم المطالبة عبر مفوضية العون الانساني و ارفاق شهادة تسجيل سارية المفعول مع ادراج انجازات المنظمة وتقديم البرامج المقترحة.

- علاج السادة الدستوريين وأسرهم بالداخل والخارج يتم وفق قرارات مجلس الوزراء ومجلس السيادة علي ان يتم السداد للجهات التي تقدم الخدمة الطبية.
- يتم سداد المساهمة في العلاج بالداخل للمستشفيات مباشرة بنسبة 40% من فاتورة العلاج و70% من قيمة العملية للفئات الغير مستفيدة من خدمات التأمين الصحي (الحزمة الاضافية).
- للحصول علي مساهمة الدولة في حالات العلاج بالخارج تقدم المستندات التالية :
 - ❖ قرار القمسيون الطبي العام ساري المفعول.
 - ❖ التكلفة من المستشفى المعالج معتمدة من سفارتنا بالدولة المعالجة.
 - ❖ صورة من جواز سفر المريض.
 - ❖ صورة من تأشيرتي الدخول والخروج.
 - ❖ يتم دعم المريض مرة واحدة خلال العام ولا يتم استرداد أي مبالغ في حالة قيام المرضي بالعلاج علي نفقتهم الخاصة.

وتفضلو بقبول وافر الشكر والتقدير،،،

عبد الله ابراهيم علي اسماعيل

وكيل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي المكلف

معنون إلى :

- الوزارات والوحدات الحكومية

صورة الي:

- السيد/ وزير المالية والتخطيط الاقتصادي
- السيد/ وكيل التخطيط الإقتصادي
- السيد/ وزارة العمل والاصلاح الاداري
- ديوان المراجعة القومي
- ديوان المراجعة الداخلية لاجهزة الدولة
- ديوان الحسابات القومي

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of the Sudan
Sovereign Council
General Secretary



جمهورية السودان
مجلس السيادة
الأمين العام

التمرة : م س / أ ع / ١٩٢ / ٢٥

التاريخ ٢٢ يناير ٢٠٢٥ م

السيد / وزير المالية والتخطيط الاقتصادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

المراسيم الدستورية للعام ٢٠٢٥ م

١. أرفق لكريم عنايتكم ، نسخة من المرسوم الدستوري رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ م والقاضي

بإجازة موازنة الحكومة الاتحادية للعام المالي ٢٠٢٥ م.

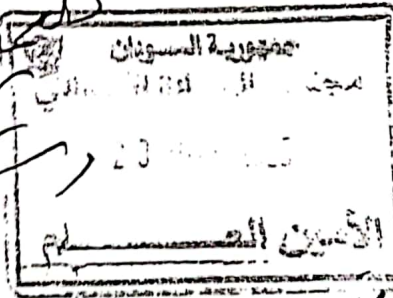
٢. للتكرم بالعلم واتخاذ ما يلزم.

وتفضلوا بقبول والتم والحمد لله رب العالمين
السيد / مدير مكتب الموازنة
السيد / مدير مكتب الإشراف
السيد / مدير مكتب الشؤون
السيد / مدير مكتب الشؤون
السيد / مدير مكتب الشؤون

الفريق الركن /

محمد الفاني علي يوسف

الأمين العام لمجلس السيادة



المرسل

الإصدار التحويل بالصرح

١٩/٢٥

١٩/٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

مجلس السيادة الإنتقالي

مرسوم دستوري رقم (١) لسنة ٢٠٢٥م

بإجازة موازنة الحكومة الاتحادية للعام المالي ٢٠٢٥م

مجلس السيادة الإنتقالي:

بعد الإطلاع على المراسيم الدستورية رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٩م و(٢١) لسنة ٢٠٢١م و (٤) لسنة ٢٠٢٢م وقرار مجلس الوزراء الإنتقالي رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٢٤م والمادة (١٨) (١) من لائحة تنظيم أعمال مجلس السيادة لسنة ٢٠١٩م ،،، أصدر المرسوم الدستوري الآتي نصه :

أولاً: إسم المرسوم وبدء العمل به

١. يُسمى هذا المرسوم " مرسوم دستوري رقم (١) لسنة ٢٠٢٥م بإجازة موازنة الحكومة الاتحادية للعام المالي ٢٠٢٥م " ويُعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

ثانياً: إجازة الموازنة

٢. تُجاز موازنة الحكومة الاتحادية للعام المالي ٢٠٢٥م والأوامر المصاحبة لها .
٣. تكون الموازنة وفقاً للتدفقات المالية الفعلية ويتم التنفيذ وفق أولويات الصرف .
٤. تخضع الموازنة للتعديل من حين لآخر وفق المعطيات المالية بتوصية من وزير المالية والتخطيط الإقتصادي .
٥. على مجلس الوزراء الإنتقالي ووزارة المالية والتخطيط الإقتصادي والجهات ذات الصلة الأخرى وضع هذا المرسوم الدستوري موضع التنفيذ .

بهذا نشهد بان مجلس السيادة الإنتقالي ومجلس الوزراء الإنتقالي قد أجازا موازنة الحكومة الاتحادية للعام المالي ٢٠٢٥م والأوامر المصاحبة لها وذلك في الإجتماع المشترك رقم (١) لسنة ٢٠٢٥م الذي انعقد بتاريخ الأربعاء الموافق ٢٢ يناير ٢٠٢٥م وهذا منا للإعتماد .
صدر تحت توقيعي في اليوم الثاني والعشرون .. من شهر .. رجب ... لسنة ١٤٤٦هـ
الموافق اليوم الثاني والعشرون من شهر .. رجب ... لسنة ٢٠٢٥م

الفريق أول ركن

عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن

رئيس مجلس السيادة الإنتقالي

